

Distr.
GENERAL

S/1997/304
14 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٠٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وطلب إلي أن أقدم في موعد غايته ١٤ نيسان/أبريل تقريراً عن حالة تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٥ آذار/مارس (S/1997/248).

ثانيا - حالة تشكيل الحكومة الجديدة

٢ - في ٣١ آذار/مارس، أحطت مجلس الأمن علماً بالرحلة التي قمت بها إلى أنغولا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧. وشرحت فضلاً عن ذلك الجهود المكثفة التي بذلت مؤخراً لتعزيز عملية السلام في أنغولا لا سيما لضمان تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ويذكر أعضاء مجلس الأمن، فضلاً عن ذلك، أنه بعد أن وصل إلى رواندا ٦٣ من بين ٧٠ نائباً منتخباً من أعضاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجميع المسؤولين الرسميين الذين رشحهم الاتحاد البالغ عددهم ١١ مسؤولاً، اتفقت الحكومة ويونيتا على أن يشغل نواب يونيتا مقاعدتهم في الجمعية الوطنية في ٩ نيسان/أبريل وأن يتم تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل.

٣ - وعقدت في ٣١ آذار/مارس دورة استثنائية للجنة المشتركة لتأكيد هذه الترتيبات. وتم التوصل في هذا الاجتماع إلى توافق للآراء بشأن مشروع نص الوثيقة المتعلقة بالمركز الخاص للسيد جوناثان سافمبي بصفتة رئيس أكبر أحزاب المعارضة. واتفق على أن تصدر الجمعية الوطنية هذه الوثيقة كقانون قبل ٩ نيسان/أبريل. وأكدت الحكومة هذه التواريخ في بلاغ أصدرته في ٣١ آذار/مارس. ولكن المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير أنغولا أصدر أيضاً في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بلاغاً أعاد فيه تأكيد تاريخ مراسم أداء أعضاء البرلمان التابعين ليونيتا لليمين وتاريخ تقلد حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية زمام الحكم، ولكنه طالب في الوقت نفسه بأن تنفذ بدون مزيد من الإبطاء المهام الهامة المنبثقة عن بروتوكول لوساكا. واقترح أيضاً ألا توافق الجمعية الوطنية على مشروع القانون المتعلق بالمركز الخاص لزعيم يونيتا إلا بعد أن يشغل نواب يونيتا مقاعدتهم. ولكن بعد إجراء مشاورات إضافية، بدعم من ممثلي الدول الثلاث المراقبة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، تمكن ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيبي، من الإدلاء ببيان أوضح فيه الوضع وأكد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت سابق.

٤ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أصدرت الجمعية الوطنية قانونا يتضمن، النص المتعلق بالمركز الخاص للسيد سافمبي، واعتمد القانون بتعديلات طفيفة. ويحدد هذا القانون، الذي لا يمكن تعديله أو وقف العمل به إلا بموافقة رئيس يونيتا، حقوق السيد سافمبي وواجباته وحصاناته. وكما كان مقررا، أدى في اليوم التالي ٦٧ من بين ٧٠ من أعضاء يونيتا اليمين في احتفال حضره أعضاء الحكومة، ومجلس الجمهورية، وممثلو السلك الدبلوماسي. ولم يتمكن النواب الثلاثة الباقون من الوصول إلى لواندا في الوقت المحدد، إما بسبب المرض أو بسبب مواجهة صعوبات في النقل. وانتخبت الجمعية الوطنية في وقت لاحق، من بين نواب يونيتا، نائبا ثانيا للرئيس وأميناً ثانيا للجمعية الوطنية.

٥ - وفي ١١ نيسان/أبريل، تقلدت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية زمام الحكم، في مراسم حضرها رؤساء دول وحكومات وغيرهم من الشخصيات البارزة من بلدان مختلفة، كما حضرها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثلو الدول الثلاث المراقبة. وبعث السيد سافمبي برسالة خاصة تلاها على الحاضرين نائب رئيس يونيتا. وكما كان متوقعا، أعيد تعيين رئيس الوزراء فرناندو فرانسوا فان دونيم ومعظم الوزراء في الحكومة السابقة، إلى جانب أربعة وزراء وسبعة نواب وزراء من يونيتا. ويمثل هذا الحدث الهام علامة مميزة على طريق عملية السلام الأنغولية.

ثالثا - الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة

٦ - أعرب في دورة اللجنة المشتركة التي عقدت في ٣١ آذار/مارس عن بالغ القلق إزاء البطء في إدماج جنود يونيتا المختارين، في القوات الأنغولية المسلحة وفي الشرطة الوطنية الأنغولية. ولم يحرز تقدم ملموس في أي من هاتين العمليتين منذ أن تقدمت بتقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1997/248). وقررت اللجنة المشتركة إيفاد أربع مجموعات خاصة مؤلفة من ممثلي الحكومة، ويونيتا، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لزيارة مناطق التجميع/ مراكز الاختيار والتسريح، من أجل تقييم الوضع وتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها للتسريع بإدماج جنود يونيتا في القوات الأنغولية المسلحة والشرطة الوطنية وتسريح الأفراد الزائدين عن الحاجة. وستنظر اللجنة المشتركة عما قريب في تلك التوصيات التي تشمل ضرورة تحسين التنسيق والدعم السوقي للعمليتين الآنفتي الذكر بالإضافة إلى ضرورة إصدار تعليمات محددة لقادة يونيتا في مناطق التجميع.

٧ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، تم بالفعل إدماج ٧ ٩٤٩ فردا في القوات المسلحة الأنغولية من بين ١٨ ٥٥٨ فردا تم اختيارهم من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا). وفي حين أن عملية تجميع شرطة اليونيتا قد انتهى رسميا، لم يقع الاختيار إلا على أكثر بقليل من ٥٠٠ منهم، مما مجموعه ٥ ٠٤٠ للخدمة في الشرطة الوطنية. ويبدو أن المعايير الصارمة المتعلقة بالتعليم والسن واللياقة التي تم تطبيقها حتى الآن أدت إلى استبعاد كثير من المرشحين المحتملين من عملية الاختيار. وفي الوقت نفسه، أرجئ عدة مرات بدء برنامج التسريح السريع المعروض في الفقرة ١٢ أدناه، مما ولد مشقات إضافية لجنود اليونيتا وأسره، وحمل الأمم المتحدة مزيدا من الصعوبات المالية.

٨ - وما زال العدد الكبير للضارين والغائبين من مراكز الاختيار والتسريح يشير قلقاً بالغاً. وتبذل جهود لإطلاع المحاربين السابقين على فوائد التسريح، من أجل تشجيع هؤلاء الذين تركوا مناطق التجميع على العودة في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بمناصب القيادة، أعلن اليونيتا أنه تم حتى الآن إزالة أربعة من مراكز قيادته المتبقية، وتحقق الآن من ذلك بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وتواصل أيضاً الأمم المتحدة تشجيع الأطراف على إزالة ما مجموعه ١٢٥ نقاط تفتيش غير قانونية، علماً بأن ٧٧ نقطة منها تتبع اليونيتا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تنتظر من اليونيتا معلومات كاملة تتعلق بقوام وتسليح الفصيلة المكلفة بأمن رئيس اليونيتا.

٩ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بسحب وحداتها العسكرية المشكلة تدريجياً. ومن المقرر أن تتم في ٢٠ نيسان/أبريل العملية التالية لإعادة حوالي ٢٢٠ من الأفراد العسكريين إلى أوطانهم. ونتيجة لذلك، فإن قوام الوحدات العسكرية التابعة للبعثة سينخفض بنسبة تبلغ حوالي ٣٠ في المائة. وعلى نحو ما ذكر آنفاً، سيستمر هذا التخفيض على مراحل، مع مراعاة الحالة على أرض الواقع. غير أنه في إطار الخطط الراهنة، ما زلت أعتزم اختتام العملية بنهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٧.

١٠ - ويساورني قلق بالغ بسبب التقارير الأخيرة المتعلقة باشتراك الأطراف الأنغولية في النزاع في زائير. وناقشت هذا الموضوع مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي أثناء زيارتي الأخيرة لأنغولا. وأنكر كل منهما أنهما يقدمان الدعم إلى الأطراف المتصارعة في زائير. ومن الواضح أنه سيكون لهذا التدخل عواقب خطيرة لا على عملية السلام في أنغولا فحسب بل أيضاً على الجهود الجارية لوضع حد للأزمة الراهنة في زائير، وفقاً لخطة السلام التي أقرها مجلس الأمن.

رابعا - الجوانب الإنسانية

١١ - استمرت الأنشطة الإنسانية في كل أنحاء البلد، خلال الفترة قيد الاستعراض، في التركيز على استكمال عملية التسريح، والتعجيل بإعادة الاندماج الاجتماعي للمحاربين السابقين وذويهم، فضلاً عن إعادة بناء المرافق الأساسية من أجل استيعاب التدفقات الكبيرة من السكان. غير أن عدداً من الحوادث الأمنية عرقلت الأنشطة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد، في حين الصعوبات استمرت فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها اليونيتا في الأجزاء الشمالية والغربية من أنغولا. وفي غضون ذلك، وصل حوالي ٢ ٠٠٠ من المشردين الجدد داخلياً من مناطق اليونيتا إلى مشارف مدينة مالانج.

١٢ - وحتى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تم تسريح ما مجموعه ٢ ١٢٤ من الأفراد العسكريين القصر التابعين لليونيتا من ثمانية مراكز للاختيار والتسريح. وبعد قيام الحكومة بصرف الأموال للإعانات الخاصة، تمت الموافقة على جدول جديد زمني لتسريح سريع لأفراد فائضين عن الحاجة تابعين لليونيتا في المنطقتين الوسطى والجنوبية. ومن المقرر أن تبدأ هذه العملية في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في فيلا نوبا، وتستمر

في لوندويامبالي وكيبالا في ٢١ نيسان/أبريل، وفي مناطق التجميع في شيكوما ونغوفي في ٢٨ نيسان/أبريل. وفي غضون ذلك، تتخذ الحكومة خطوات إضافية لضمان أن آلية صرف إعانات التسريح عن طريق الشبكة الإقليمية ستصبح في حالة تشغيل تام. وفي تطور يستحق الترحيب، تم اختيار موظفي مكاتب التسريح في لواندا والأقاليم من بين المرشحين الحكوميين ومرشحي اليونيتا.

١٣ - وحدث تأخير شديد في النقل المعتمد لمسؤولية دعم البرنامج الوطني لإزالة الألغام في أنغولا من بعثة الأمم المتحدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساساً لأن الحكومة لم توقع على وثيقة المشروع الذي تم تقديمها لكي توافق عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي مثل هذه الظروف، أعتقد أنه من الأساسي، كتدبير مؤقت، مواصلة تقديم الدعم التنفيذي لهذا البرنامج الهام على أساس تسديد التكاليف من إدارة الشؤون الإنسانية على الأقل حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧. وما لم تتخذ خطوات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الانتقالية كما وردت في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، ربما يتأثر البرنامج بأكمله ويحتاج الأمر إلى بذل جهود إضافية للاستمرار فيه بعد حزيران/يونيه.

خامسا - الجوانب المالية

١٤ - وكما هو مبين في الفقرة ٣٣ من تقرير المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/248)، قدمت الجمعية العامة موارد لإبقاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أن تقسم على الدول الأعضاء بمبلغ شهري إجمالي ٤٠٠ ٩٩٦ ٢٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٩٦ ٢٢ دولار)، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

١٥ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على النحو الموصى به في الفقرة ٢٠ من هذا التقرير، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة ستكون في حدود المعدل الشهري المشار إليه أعلاه.

١٦ - وحتى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا للفترة منذ بداية البعثة ٩٣,٠ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٦٥٩,٠ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

١٧ - كانت التطورات في الأسبوعين الأخيرين في أنغولا مشجعة للغاية. فلم يكن هذا البلد أبداً قريباً بهذه الدرجة من الحل النهائي لنزاعه المدمر وبلوغ سلام دائم.

١٨ - ويمثل إقرار الجمعية الوطنية للتشريع المتعلق بالمركز الخاص لرئيس اليونيتا، وأداء نواب اليونيتا يمين العضوية في الجمعية الوطنية وتسلم حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية زمام الحكم خطوة أساسية إلى الأمام في العملية السلمية. وينبغي تهنئة شعب أنغولا وزعماءه على عزمهم وصبرهم ومثابرتهم. ويساورني أمل مخلص في أنه يمكن الآن إحراز تقدم سريع في استكمال تنفيذ الجوانب الأخرى من بروتوكول لوساكا بروح من التعاون والتوفيق المتبادل. وآمل أيضا في أن يُعقد قريبا الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي، من أجل تعزيز التقدم الذي تم تحقيقه، على طريق المصالحة الوطنية.

١٩ - غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ومع تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ينبغي للأطراف أن تنتقل سريعا إلى تطبيع إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد، واستكمال تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، وكذلك تسريح الأفراد العسكريين التابعين لليونيتا الزائدين عن الحاجة. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لإنهاء المسائل المعلقة الأخرى، بما فيها وضع إذاعة اليونيتا، وفصيلة الأمن التابعة للسيد سافمبي، ونزع سلاح السكان المدنيين، وإلغاء مراكز القيادة ونقاط التفتيش غير القانونية، فضلا عن قيام اليونيتا بتسليم معدات الاتصال الخاصة بها.

٢٠ - وإني على اقتناع بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقى متواجدا في أنغولا حتى يتحقق هدف التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وفي غضون ذلك، وبما أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية قد تسلمت الآن مقاليد الحكم، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أن يكون مفهوما أن العملية ستبدأ تدريجيا في الانتقال إلى وضع بعثة المراقبة، على النحو الوارد وصفه في الفرع السابع من تقرير المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى مجلس الأمن (S/1997/115). وسيتم تمويل الترتيبات الانتقالية اللازمة من الموارد التي خصصتها الجمعية العامة بالفعل للبعثة (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). وإذا ما وافق مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، على النحو المقترح أعلاه، سأوصي كذلك بأن تنشأ رسميا في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بعثة المراقبة، التي سيطلق عليها اسم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا. وأعتزم تقديم بيان بالآثار المالية المترتبة على بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا إلى مجلس الأمن قبل هذا التاريخ بوقت طويل.

٢١ - وستنصب الأنشطة الرئيسية لبعثة المراقبة، بالإضافة إلى استكمال المهام العسكرية المتبقية، على الجوانب السياسية والجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان، فضلا عن البرامج الإنسانية والإعلامية التي تهدف إلى دعم وتعزيز عملية المصالحة الوطنية. بغرض تهيئة ظروف تؤدي إلى الاستقرار السياسي، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - الاشتراكات حتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنيــــــــــــة	ضباط الأركان	الجنود ^(١)	
الاتحاد الروسي	١١	-	٢	١٤٦	١٥٩
الأردن	٢٠	٢٢	٢(ب)	-	٤٤
أوروغواي	٧	١٣	٣٧(ب)	١٦	٧٣
أوكرانيا	٥	-	٣	١	٩
باكستان	١٠	-	١٥(ب)	-	٢٥
البرازيل	٢٠	٩	٣٥	٩١١	٩٧٥
البرتغال	١٠	٢٨	٨	٢٩٧	٣٤٣
بلغاريا	١٠	١٥	-	-	٢٥
بنغلاديش	١٠	٢١	١١	٢٠٣	٢٤٥
بولندا	٧	-	-	-	٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	-	-	٣
رومانيا	-	-	٢٢	٧٥٩	٧٨١
زامبيا	١٨	١٥	٢٠	٥٠٥	٥٥٨
زمبابوي	٢١	٢٢	٤٠	٦٧٩	٧٦٢
سلوفاكيا	٥	-	-	-	٥
السنغال	١٠	-	-	-	١٠
السويد	٢٠	١٠	١	-	٣١
غينيا - بيساو	١٩	٤	-	-	٢٣
فرنسا	٨	-	١١(ب)	-	١٩
الكونغو	٤	-	-	-	٤
كينيا	١٠	-	-	-	١٠
مالي	١٠	١٥	-	-	٢٥
ماليزيا	٢٠	٢٠	٢(ب)	-	٤٢
مصر	١٠	١٥	١(ب)	-	٢٦
ناميبيا	-	-	٤	٢٠٣	٢٠٧
النرويج	٥	-	-	-	٥

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنيّة	ضباط الأركان	الجنود ^(١)	
نيجيريا	٢٢	٢١	-	-	٤٣
نيوزيلندا	٥	-	٧(ب)	-	١٢
الهند	٢٠	١١	٤٧	٩٠٠	٩٧٨
هنگاريا	١٠	٧	-	-	١٧
هولندا	١٥	١٠	٢(ب)	-	٢٧
المجموع	٣٤٢	٢٦١	٢٧٠(ج)	٤ ٦٢٠	٥ ٤٩٣

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بما في ذلك الاخصائيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وإدارة منطقة التجميع.

(ج) الرقم الإجمالي لا يتضمن خبراء إزالة الألغام الخمسة المعارين من ألمانيا.

نشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا
حتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧
